

قياس أثر عمليات إعادة التأمين على ميزان المدفوعات في ظل إلغاء الشركة المصرية  
لإعادة التأمين و تقلب سعر صرف الجنيه

د/ طارق عبد الحميد أحمد طه  
مدرس بكلية التجارة – جامعة طنطا  
قسم الإحصاء والرياضة والتأمين  
E-mail: tarek.taha@commerce.tanta.edu.eg

## ملخص البحث

تناول هذا البحث أثر عمليات إعادة التأمين على ميزان المدفوعات في السوق المصري في ظل إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين وقلب سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧/٢٠١٦ بهدف توضيح حجم الآثار الناتجة من عمليات إعادة التأمين خلال تلك الفترة على ميزان المدفوعات ولتحقيق هدف البحث تم تجميع البيانات التي تم جمعها وتحليلها باستخدام أدوات التحليل المتمثلة في الرسوم البيانية لمعرفة اتجاهات المتغيرات محل الدراسة والمنهج الاستدلالي بإجراء اختبارات الفروض وأسفرت النتائج عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين إجمالي الأقساط وأقساط إعادة التأمين الصادر، معدل الإحتفاظ كان متزايدا خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تأثير ناتج ميزان المدفوعات بناتج ميزان التأمين، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي (المتوسط السنوي) و ناتج ميزان التأمين، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في إنشاء شركة وطنية مستقلة عملاقة لإعادة التأمين حتى تجتذب أقساط التأمين من داخل السوق المصري و من خارجه حتى تخفف الضغط الناتج من التعامل بالعملة الأجنبية و ما يرافقها من تقلبات بالإضافة إلى التوسع في عمليات إعادة التأمين على المستوى الإقليمي داخل حدود الوطن العربي و القارة الإفريقية لتنويع سلة العملات التي يتم التعامل بها لكي لا يتسرب النقد الأجنبي إلى خارج مصر لمعيدى التأمين في الدول الأجنبية و تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات و العمل على مراجعة ناتج ميزان التأمين سنويا للعمل على تحسينه من خلال كوادرنية متخصصة حتى تكون نتائجه إيجابية.

الكلمات المفتاحية : إعادة التأمين ، ميزان المدفوعات ، سعر الصرف.

## مقدمة

يلعب قطاع التأمين دورا مهما في تدعيم الأعمال التجارية و البنية التحتية مما يعزز الاستقرار المالي من خلال توفير قنوات إيداع و تنمية النشاط التجارى مما يحسن مستوى حياة الأفراد ، و تهدف فكرة التأمين إلى توزيع الخسائر المالية لحادث ما على مجموعة من الأفراد بدلا من أن يتحملها الشخص بمفرده Sharing Losses ، و أحيانا قد يقبل المؤمن الأصلي ( المباشر ) خطرا يزيد عن طاقته الاستيعابية ، لذا يلجأ إلى إسناد الفائض إلى مؤمن آخر يسمى معيد التأمين Reinsurer .

تساعد عمليات إعادة التأمين على توزيع عبء الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد الوطنى لدولة ما إلى خارج حدودها حيث تتشارك في تحملها العديد من شركات و مؤسسات التأمين في العالم و خاصة في حالة الخسائر المالية الضخمة ، فالكوارث التي تقع في أحد نصفي الكرة الأرضية ربما تعوضها الخبرة الجيدة في النصف الآخر ، و تلجأ شركات التأمين المباشر إلى إعادة التأمين لعدة أسباب:

- ١- أن تكون معدلات الخسارة مستقرة نسبيا و بالتالى تحقيق الاستقرار المالى لنتائج الأعمال.
- ٢- الحماية من الخسائر التي تؤدي إلى الإرتباك المالى و الاعسار Financial Insolvency .
- ٣- تخليص محافظ شركات التأمين من الإنحرافات الناشئة عن الإختلافات الكبيرة في قيمة الأخطار التي تغطيها.

٤- مساعدة شركات التأمين المباشر على تحقيق قانون الأعداد الكبيرة مما يحقق الاستقرار في الأسعار بصفة خاصة و المركز المالى للشركة بصفة عامة ، مما يساعد على قبول عدد أكبر من الأخطار دون الخوف من تركزها أو درجة خطورتها ( عثمان ، ١٩٩١ و حربى و الزيات ، ١٩٩٤).

تهتم كافة البلدان على إختلاف توجهاتها الاقتصادية بسن القوانين التي تكفل الإشراف و الرقابة على هيئات التأمين بهدف حماية حقوق حملة الوثائق هذا من ناحية ، و العمل على ضمان تحقيق التأمين لدوره الاقتصادي على المستوى القومي من ناحية أخرى ، و في سبيل تحقيق الهدف الأخير ، نصت المادة رقم (٣٤) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ على إلزام جميع شركات التأمين المصرح لها بمزاولة نشاط التأمين في مصر بضرورة إعادة ٣٠% من جميع عملياتها المقبولة من السوق المصري لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين -المختصة بنشاط إعادة التأمين داخل السوق المصري آنذاك- لمنع تسرب العملات الأجنبية للخارج و زيادة طاقة الاحتفاظ بالأقساط ، و لكن مع صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ تم ادخال بعض التعديلات على بعض نصوص القانون السابق كان من بينها إلغاء النسبة الإلزامية لإعادة التأمين في القانون السابق و ذلك تنفيذا للإتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات و التي تعرف بإتفاقية GATS ( إبراهيم و عبد المجيد ، ٢٠١٢).

وفي عام ٢٠٠٧ قرر وزير الاستثمار آنذاك دمج المصرية لإعادة التأمين في شركة مصر للتأمين و كان أحد طموحات هذا الكيان الجديد مضاعفة حجم محفظة إعادة التأمين الواردة من الخارج ، والاستفادة من رأسماله الكبير في زيادة الطاقة الاستيعابية ، والحصول على تصنيف ائتماني مرتفع ، و هذان هما المحددان الرئيسيان لجذب عمليات إعادة التأمين الدولية ، بالإضافة إلى الحفاظ على العملاء الحاليين الذين اكتسبهم السوق المصرية طوال الفترة الماضية ، و في ضوء سياسة إعادة التأمين التي سيتبنّاها هذا الكيان الجديد ، فإن طموح متخذ قرار الاندماج هو أن ترتفع نسبة احتفاظه من السوق من عمليات هذا الكيان الجديد بعد الدمج ، بالإضافة إلى عدم وجود ما يمنع من أن تعيد باقى شركات التأمين المحلية لديه.

### مفهوم ميزان المدفوعات

يمكن وصف ميزان المدفوعات Balance of Payments على أنه جدول يعكس تدفقات السلع و الخدمات و كذا رؤوس الأموال التي يتسلمها و يقدمها الاقتصاد من و إلى العالم الخارجي ، و تؤثر وضعية ميزان المدفوعات ، أى الصادرات والواردات من سلع وخدمات وأصول مالية على أسعار الصرف ، على اعتبار أنه كلما سُجل عجز في ميزان المدفوعات يعني أن البلد قد استورد أكثر مما صدرّ وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية والعكس إذا سجل ميزان المدفوعات فائضا، يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة العملة وارتفاع سعر صرفها (القاضي ، ١٩٩١ جيار ، ٢٠١٦) .

### أهمية ميزان المدفوعات

تعد المحافظة على توازن ميزان المدفوعات أحد أهم القضايا المحورية التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية لأي دولة و يستمد ميزان المدفوعات أهميته مما يلي:

- يقدم معلومات هامة عن درجة إرتباط الاقتصاد القومى باقتصاديات العالم الخارجي.
- يساعد واضعى السياسات الاقتصادية في توجيه أمور الدولة.
- تعتبر بيانات ميزان المدفوعات أداه هامة للتقييم و التفسير العلمى للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمى.
- يمكن من خلاله التنبؤ بأسعار الصرف.
- يمكن من خلاله الحكم على الوضع الاقتصادى و المالى للدولة بشكل عام.( حاتم ، ١٩٩٤ )

### هيكل ميزان المدفوعات

يتكون هيكل ميزان المدفوعات من خمسة حسابات كما يجمع العديد من الاقتصاديين و هى:

- ١- الحساب الجارى Current Account و يضم نوعين من الموازين و هما:
    - أ- الميزان التجارى : يضم الصادرات و الواردات من السلع فقط و تسمى بالتجارة المنظورة Visible Trade.
    - ب- ميزان الخدمات : يشمل معاملات الخدمات مثل ، خدمات النقل و التأمين و السياحة و الصيرفة و الدخول الاستثمارية ( الفائدة و إيرادات الأسهم) و يسمى بالتجارة غير المنظورة invisible Trade و يعتبر أكبر حسابات ميزان المدفوعات.
  - ٢- حساب التحويلات الرأسمالية أو حسابات رأس المال Capital Account : و تضم نوعين هما:
    - أ- رؤوس أموال طويلة الأجل : التي تتجاوز سنة و تشمل على نوعين القروض طويلة الأجل و الاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية أو بيعها من و إلى الخارج.
    - ب- رؤوس أموال قصيرة الأجل : و لا تتجاوز السنة مثل العملات الأجنبية و الودائع المصرفية و الأوراق قصيرة الأجل و تتسم بسيولتها.
  - ٣- حساب التحويلات من طرف واحد Unilateral Transfer Account و يشمل الهبات و المنح و المساعدات و الهدايا.
  - ٤- ميزان الذهب و النقد الأجنبي ويعكس صافى العمليات النقدية و يعكس حركة الذهب بوصفه نقدا و ليس سلعة و حركة النقد الأجنبي بين الدولة و العالم الخارجي.
  - ٥- فقرة السهو و الخطأ: تستخدم في حالة وجود خلل Disequilibrium لخلق التوازن الحسابى لميزان المدفوعات ( حميداتو ، ٢٠١٦ ).
- أثر إعادة التأمين على ميزان المدفوعات**
- يعتبر التأمين أحد البنود الرئيسية للسلع غير المنظورة في ميزان المدفوعات حيث تتمثل في أقساط إعادة التأمين الناتجة من التغطيات الإختيارية التي تسندها شركات التأمين الوطنية إلى الخارج ،

بالإضافة إلى أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية ، أيضا تعتبر العمولات المستحقة عن إتفاقيات إعادة التأمين المسندة للخارج عنصرا هاما و تشمل عمولة الأرباح التي تحسب بنسب ثابتة و عمولات إعادة التأمين عن التغطيات الإختيارية التي تسندها الشركات المحلية من حين لآخر إلى الأسواق الخارجية ، و التعويضات المستحقة عن عمليات إعادة التأمين الواردة التي تسند من الخارج إلى السوق المحلية ، لذلك تسعى الدول و خصوصا الدول النامية تطوير نشاط التأمين و الحد من تسرب أموالها للخارج ( حسنين ، ١٩٨٢ ).

تتسم أسواق الدول النامية بعدم توافر عدد كافي من الأخطار المؤمن عليها و هي إن كانت قليلة العدد فقد تكون كبيرة في الحجم ، لذلك و لتحقيق قدر معقول من الأمان و التوازن لأسواق التأمين في الإقتصاديات النامية فإن شركات التأمين المحلية تتضطر مرغمة إلى إعادة تأمين نسبة كبيرة من كل تغطية حيث لا تحتفظ الشركة المسندة لنفسها إلا بنسبة صغيرة في ضوء ما تفرضه الأسس الفنية لتحديد حدود الاحتفاظ ، و لذلك فإن أموال التأمين تتحول إلى الخارج لأسباب منطقية في شكل عملات أجنبية مما يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات ، و يتسم ميزان المدفوعات في الدول النامية بوجود عجز شبه دائم فيه و يعتبر هذا شيئا طبيعيا للدول التي تخطو الخطوات الأولى في عملية التنمية الاقتصادية.

اتفق رأى خبراء التأمين على أن الحكم في تقييم التأثير الحقيقي لنشاط سوق التأمين على ميزان المدفوعات للدول النامية لا ينبغي أن يتحدد على أساس حجم عنصر إعادة التأمين من الناحية الحسابية فقط ، بل يجب أن يدخل في الاعتبار قيمة الحماية التي تقدمها إعادة التأمين للمشروعات القائمة لأن هذه الحماية تشجع على تدفق رأس المال الأجنبي و بالتالي المساعدة في نجاح خطط التنمية الاقتصادية في البلاد ( ماهر ، ٢٠٠٠ ).

إن عمليات إعادة التأمين الصادر و عمليات إعادة التأمين الوارد لها مزاياها و عيوبها و يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- بالنسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر:

١- تعتبر ميزة إذا كان ناتج العمليات الصادرة خسائر لأن ذلك يؤدي إلى تدفق عملات أجنبية من الخارج و يعتبر هذا تمويل للإقتصاد الوطني.

٢- إذا كان ناتج العمليات أرباحا فإن ذلك يعتبر تسربا للأموال إلى الخارج.

- بالنسبة لعمليات إعادة التأمين الوارد فإن:

١- إذا حدثت خسائر فإن ذلك يعنى تسربا للعملات الأجنبية إلى الخارج.

٢- إذا كان ناتج العمليات أرباحا فمعنى ذلك تدفق للأموال الأجنبية إلى الداخل.

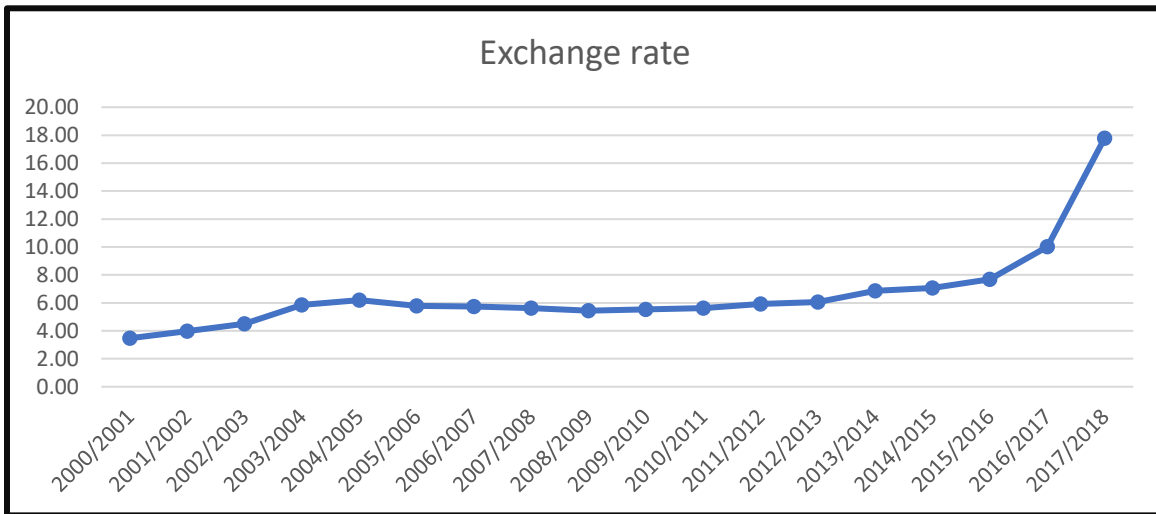
## أثر التغير في سعر الصرف على عمليات إعادة التأمين

يعرف سعر الصرف في دولة ما بأنه قيمة وحدة من وحدات عملة معينة مقدرة بوحدات من عملة دولة أخرى ، و يستمد سعر الصرف أهميته في عمليات إعادة التأمين من كونه حلقة الوصل التي تربط بين سعر العملة المحلية في دولة المؤمن المباشر ، و سعر العملة في دولة معيدي التأمين (صقر ، ١٩٨٧).

من الواضح أن عملية إعادة التأمين العالمية تتأثر بأى عقبة تعترض التدفق السلس للأموال من دولة إلى أخرى و تشمل العقبات بهذا المعنى عدم التأكد و عدم الإستقرار الذى يحيط بتقلبات سعر الصرف بين عملة و أخرى ، و في ظل قرار تعويم سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي Float of the pound's exchange rate against dollar - تعويم أى عملة يعنى اطلاقها فى الأسواق العالمية حيث يترك سعر صرفها يتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب اليومية - فإن القيمة النسبية للعملة الوطنية تتغير بشكل مستمر ، على عكس أسعار الصرف الثابتة التي تميل إلى الثبات لمدد أطول ، و بالتالى تظهر أهمية دراسة أثر التقلبات المستمرة في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار على عمليات إعادة التأمين (مهدى ، ١٩٨٣ و Ahmed et al., 2014).

من الشكل التالى يلاحظ وجود تقلب فى سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكى خلال فترة الدراسة كما يتضح زيادته من ٣,٤٧ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٠,٠٣ عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ثم قفز إلى ١٧,٧٨ عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بعد قرار تعويم سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكى في عام ٢٠١٦ و ما تبعه من زيادة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار و بالتالى زيادة معدل التضخم من ١٥,٧١% إلى ٢٥,٨٦% كنتيجة لذلك.

شكل (١): تطور سعر صرف الجنيه مقابل الدولار



Source: World Bank, USD-EGP Statistics, 2000-2017

أثر هذا التقلب على القطاعات المالية الرئيسية و على وجه الخصوص قطاع التأمين بسبب تأثير تقلب سعر الصرف و ما تبعه من زيادة معدلات التضخم على عمليات إعادة التأمين و بالتالى زيادة الضغط على شركات التأمين المحلية في توفير العملة الأجنبية ، و زيادة تكلفة المطالبات ، و تناقص قيمة الإحتياطيات المستثمرة في ذات الوقت مما يقلل من تصنيفها الائتماني و عمليات إعادة التأمين التى يمكن أن تقبلها على الصعيد الدولي (Abdelraheem & Mousa 2017).

#### الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة هذا الموضوع فقد أو ضحت دراسة الزبيدي ( ٢٠٠٣ ) دور إعادة التأمين في دعم صناعة التأمين الأردنية ، حيث سلطت الضوء على الدور الذى تلعبه إعادة التأمين في دعم سوق التأمين الأردني و تشجيعه ، من خلال الفوائد الكبيرة التي يحققها ل شركات التأمين على نحو ي ضمن بقاءها و استمرارها ، كما بين هذا البحث ال سلبيات التي تنجم عن زيادة عمليات إعادة التأمين لصالح الشركات الأجنبية وكيفية التوفيق بين الحاجة الماسة لإعادة التأمين من جهة و بين الحد من المخاطر التي تترتب على زيادته على مستوى الأسواق الأجنبية من جهة أخرى ، وأخيرا أو صت الدراسة بوجوب الحد من عمليات الإ سناد الموجهة ل سوق الإعادة الأجنبية من خلال التوصية بإنشاء شركات إعادة تأمين أردنية ، كما اهتمت دراسة ( سعيد ، ٢٠١٠ ) بدراسة أثر عمليات إعادة التأمين على الاقتصاد القومي ل سوق التأمين ال سوداني و تو صلت إلى أن حد الاحتفاظ في معظم شركات التأمين السودانية ضعيف جدا و لا يتناسب مع امكانياتها المادية و ينتج عن هذا تنازلها عن حجم كبير جدا من إكتتابها ، بالإضافة يؤدي ذلك إلى زيادة خروج العملة الصعبة إلى الخارج في صورة أقساط صادرة مما يكون له أثر سلبي كبير على ميزان المدفوعات و أو صت الدراسة بضرورة و ضع ضوابط تلزم شركات التأمين الوطنية بزيادة حدود احتفاظها و التقليل من الإعتداد على إعادة التأمين الخارجية ، كما ركزت دراسة ( المذصور ، ٢٠١٥ ) على دراسة أثر عمليات إعادة التأمين على ميزان المدفوعات مع التركيز على تجر به إعادة التأمين التكافلية و هدفت هذه الدراسة إلى توضيح حجم الآثار الناتجة من عمليات إعادة التأمين على ميزان المدفوعات و توضيح أثر إعادة التأمين التكافلية مقارنة مع الإعادة التقليدية على ميزان المدفوعات و أسفرت النتائج إلى وجود علاقة إرتباط موجبة بين إجمالي الأقساط و أقساط إعادة التأمين و ان أقساط إعادة التأمين تتأثر بمعدل الخسائر للسوق و ضعف نسبة المطالبات المستردة من معيد التأمين الخارجي ، وأيضا إعادة التأمين التكافلية تساعد في تقليل نسبة أموال الإعادة المسربة الى الخارج و من إعتادا على هذه النتائج أو صت الدراسة بضرورة زيادة رأس مال حملة الأسهم في شركات التأمين و أن ي صبح بنك ال سودان هو الم سئول عن قطاع التأمين و العمل على تقليل حجم الأموال

المسربة للخارج بالتركيز و الإعتماد على إعادة التأمين التكافلية ، كما توصلت دراسة (بالي و صديقي ، ٢٠١٦) إلى أن علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة هي علاقة قوية ، حيث يعد قطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة والحيوية ، من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام ، و من خلال تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يضمن تطور واستقرار النشاط الاقتصادي ، و من هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم قطاع التأمين وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية المتعارف عليها وتطبيقها، و توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري مالياً وفنياً، وانخفاض مستوى استثماراته ، فقد أخفق في المساهمة النسبية في النمو الاقتصادي، مع غياب دوره الوقائي والتعويضي الايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تعتبر علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي علاقة ضعيفة في السوق الجزائرى ، و توصلت دراسة (Abdelraheem & Mousa 2017) إلى أن ارتفاع معدل التضخم وأسعار الصرف في مصر بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة ، خصوصا من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٦ ، حيث ارتفع معدل التضخم بنحو ١٠ ٪ من ١٥,٧١ ٪ إلى ٢٥,٨٦ ٪ ، وارتفع سعر الصرف نتيجة لقرار تعويم سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بنحو ١٠ ٪ أيضا من ٨,٨٨ جنيه إلى ١٨,٣٨ جنيه ، هذه الزيادات أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع التأمين حيث أدى زيادة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار إلى زيادة معدل التضخم الذى أدى بدوره إلى انخفاض معدلات الطلب التأمين ، و ارتفاع تكاليف المطالبات ، و على قدرة شركات التأمين على سداد ديونها بسبب تدهور القيمة الرأسمالية وبالتالي تأكل الربحية.

### مشكلة البحث

تلجأ شركات التأمين المباشر في القطاعين العام و الخاص إلى تصدير و استيراد عمليات التأمين سواء في تأمينات الحياة أو التأمينات العامة و قد ينتج عن ذلك فائض أو عجز لهذه العمليات مما يؤثر على ميزان المدفوعات الذى به عجز شبه دائم ، لهذا يهتم هذا البحث بدراسة أثر ناتج عمليات إعادة التأمين على ميزان المدفوعات.

قد يعتقد البعض أن بند التأمين في الدول النامية قد لا يمثل نسبة كبيرة في ميزان المدفوعات ولكن لا ينبغي أن يكون هذا سببا في التهوين من شأن ما يكون للتأمين من أثر و ما يترتب عليه من اعتباره مصدرا لتسرب الأموال خارج الدول النامية إذ يخطئ من تقتصر نظرتة عند تقييم بند التأمين على الوضع الذي يبدوعليه هذا البند في الوقت الراهن ، فان الأمر قد يختلف كثيرا إذا نظرنا للآفاق التي ينتظر أن يمتد إليها نشاط التأمين في البلدان النامية كلما تقدمت فى تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية في كافة مجالات الصناعة ، الزراعة ، الإسكان ، النقل ، الطرق ، الكبارى والمواصلات ، وارتفاع



المستوى التكنولوجى مما يزيد من أهمية دور التأمين في هذه البلاد فتزيد تكاليف التأمين و تشكل أهمية خاصة لبند التأمين في ميزان المدفوعات ( الكاشف ، ١٩٨٥ و الهانسى و حمودة ، ٢٠٠٠). تم إنشاء الشركة المصرية لإعادة التأمين فى ٢ سبتمبر ١٩٥٧ بصدور قرار من رئيس الجمهورية بإنشاء الشركة المصرية لإعادة التأمين لتكون أول شركة إعادة تأمين متخصصة فى العالم العربى وأفريقيا ، وبدأت مزاوله أعمالها فعليا بدءا من يناير عام ١٩٥٨ فى فروع الحياة والحريق والسيارات وفى الفروع الأخرى فى عام ١٩٥٩، وذلك ردا على موقف دول العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ عندما بادرت شركات إعادة التأمين الإنجليزية والفرنسية - و التي كانت تسند إليها حوالى ٨٠% من حجم أقساط التأمين المحلية- بإلغاء كافة التغطيات والاتفاقيات مع السوق المصرى ، مما أدى إلى أن أصبحت شركات التأمين المصرية بدون تغطية إعادة تأمين للفترة المتبقية من العام ، وأدى ذلك إلى ظهور الحاجة الماسة إلى إنشاء كيان وطنى لإعادة تأمين يوفر الحماية اللازمة للاقتصاد القومى على نطاق دولى لمواجهة ضغوط الطلبات التي كانت تتلقاها شركات التأمين المباشر عن تغطيات كبيرة تزيد عن طاقتها الفنية والمالية ، ولذلك إتجه الرأى بعد سلسلة من الدراسات والبحوث إلى إنشاء شركة مصرية لإعادة التأمين لتوفير نوع من الحماية لشركات التأمين الوطنية من تحكم وسيطرة شركات إعادة التأمين الأجنبية ، بالإضافة إلى حماية الأموال و تقليل تسربها للخارج والإحتفاظ بها أو أكبر جزء منها للمشاركة فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية.

وفى عام ٢٠٠٧ قرر وزير الاستثمار آنذاك دمج الشركة المصرية لاعادة التأمين فى شركة مصر للتأمين ، و تجدر الإشارة إلى أن نتائج أعمال الشركة المصرية لإعادة التأمين فى عام ٢٠٠٧، أوضحت تسجيل أقساط بنهاية يونيو ٢٠٠٧ بلغت ٣٥٤ مليون جنيه ، منها ١٩٣ مليون جنيه من السوق المحلية ( ٥٨% منها تأتى من شركتى الشرق ومصر للتأمين) و ١٦١ مليوناً من السوق الخارجية ( ٦٦% من الدول العربية، و ٣٢% من بعض دول آسيا، و ٢% من بعض الدول الأفريقية) ، من ثم يرى المؤيدون لقرار الدمج أنه لن يؤثر فى سياسة إعادة التأمين لهذه الشركات ، أما بالنسبة للعمليات الواردة من الخارج ، والتي تبلغ قيمتها ١٦١ مليون جنيه، فما نسبته ٦٦% من هذه القيمة تأتى من دول عربية شقيقة ( الكتاب الإحصائى السنوي ، ٢٠٠٨).

مما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث فيما يلى :

اللجوء المفرط إلى إعادة التأمين الخارجية له آثار ضارة على صناعة التأمين و عملية النمو الإقتصادى و يتضح ذلك من خلال قيمة التحويلات الكبيرة التي تتم بالعملة الأجنبية للخارج متمثلة فى أقساط إعادة التأمين الصادر و ما لذلك من أثر على ميزان المدفوعات ، و ترى بعض الأدبيات ( United nation conference on trade development economic report; 2007) وجود علاقة ايجابية

بين النمو الاقتصادي والتغطيات التأمينية ، بمعنى ان البلدان التي تعتمد بشكل مفرط على إعادة التأمين الخارجية قد تحد من مساهمة قطاع التأمين علي عملية التنمية الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى حالة من الضغط المعنوي لقبول شروط و أسعار تفرض على شركات التأمين المحلية من الخارج ، و خصوصا عند التعامل مع الشركات الكبرى في إعادة التأمين التي تفرض شروطها غير آبهة بظروف السوق المحلي كما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بادرت شركات إعادة التأمين العالمية إلى فرض شروط جديدة و زيادة أسعارها خصوصا في منطقة الشرق الأوسط مما يعرض الشركات المحلية إلى خسائر فادحة مما يؤثر على الاقتصاد القومي برمته ( الزبيدي ، ٢٠٠٣ )

إن واحدة من المشاكل الهامة التي تواجه معيدو التأمين في الوقت الراهن تنتج عن ممارسة أعمال إعادة التأمين باستخدام العديد من العملات المختلفة و التي تتقلب أسعارها صعودا و هبوطا يوما بعد يوم خصوصا في ظل ظروف عدم الاستقرار السائدة اليوم و التي تشكل واحدة من مشكلات العصر حيث تعتبر مصدرا إضافيا للمخاطر التي تتعرض لها عمليات التأمين و إعادة التأمين من خلال التأثير المباشر على تكلفة المطالبات و الأداء الاستثماري لشركات التأمين خصوصا في ظل غياب وجود شركة مصرية متخصصة في عمليات إعادة التأمين و بالتالي سوف يتناول الباحث مشكلة التغيرات المستمرة في أسعار الصرف و الآثار الناجمة عنها بالنسبة لعمليات إعادة التأمين.

### أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى :

- دراسة أثر عمليات إعادة التأمين في السوق المصري على ناتج ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ و حتى ٢٠١٦/٢٠١٧ في ظل إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين بعد عملية الاندماج و تعويم سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.
- دراسة أثر التقلب المستمر في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي على ناتج عمليات إعادة التأمين في السوق المصري.

### تساؤلات البحث

يحاول هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل أثرت عملية الاندماج على زيادة حد الاحتفاظ في السوق المصري؟
- ما أثر عمليات إعادة التأمين على ميزان المدفوعات في السوق المصري؟
- ما أثر إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين على ناتج عمليات إعادة التأمين في السوق المصري؟

- ما أثر تقلبات سعر الصرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي على ناتج عمليات إعادة التأمين في السوق المصري؟

### أهمية البحث

#### أولاً: الأهمية العلمية

شعور الباحث بأهمية دراسة موضوع أثر عمليات إعادة التأمين على ميزان المدفوعات في الوقت الراهن كبيرة خصوصاً بعد دمج الشركة المصرية لإعادة التأمين في شركة مصر للتأمين عام ٢٠٠٧ و ضرورة تقييم نتائج هذا القرار ، و التقلب المستمر في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي خصوصاً بعد قرار تعويم سعر صرف الجنيه في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ و ما تبعه من زيادة الضغط على شركات التأمين الوطنية.

#### ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث فيما يلي:

نتيجة لأن التأمين يمثل أحد بنود ميزان المدفوعات لذا يجب أن يحظى بند بالعناية و الاهتمام و خصوصاً في الدول النامية التي تتلمس اقتصادياتها كل أمل في تفادي العوامل التي تشكل ضغوطاً على موازين مدفوعاتها ، و هذا يرجع إلى أنه إذا كان وضع ميزان المدفوعات متوازن فإن ذلك يعزز قيمة العملة الوطنية و ما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة و تأثير على عصب الاقتصاد القومي لا سيما في الوقت الراهن بعد قرار تعويم سعر صرف الجنيه و دمج الشركة المصرية لإعادة التأمين في شركة مصر للتأمين ، مما يساعد متخذ القرار في تقييم وضع نشاط إعادة التأمين داخل السوق المصري.

#### حدود البحث

- حدود مكانية: يقتصر تطبيق هذا البحث على عمليات إعادة التأمين داخل السوق المصري.
- حدود زمنية: اقتصر التطبيق العملي للبحث على الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٦/٢٠١٧ ، و تم إختيار هذه الفترة لتضمنها قرار إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين (٢٠٠٧) و قرار تعويم سعر صرف الجنيه (٢٠١٦).
- سوف يقتصر دراسة أثر التقلب في سعر الصرف على عمليات إعادة التأمين على تقلب سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي فقط.

## فروض البحث

في ضوء ما سبق سوف يختبر هذا البحث الفروض الإحصائية التالية:

- ١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين إجمالي الأقساط و أقساط إعادة التأمين الصادر.
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الزمن و زيادة معدل الإحتفاظ داخل السوق المصرى.
- ٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين معدل الخسائر و أقساط إعادة التأمين الصادر.
- ٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين ناتج ميزان التأمين و ناتج ميزان المدفوعات العام.
- ٥- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي (المتوسط السنوى) و نتائج ميزان التأمين.

## منهجية البحث

تتمثل المنهجية المتبعة في هذا البحث فى أسلوب الو صفى عن طريق الر سومات البيانية لمعرفة إتجاه المتغيرات محل الدراسة و إختبار الفروض بهدف الوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها ، و سوف يقوم الباحث في هذه الدراسة باستخدام أساليب إحصائية متعددة كأ أسلوب الإنحدار الخطى البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى و أسلوب السلاسل الزمنية و معاملات الإرتباط و جدول تحليل التباين ANOVA للوصول إلى نتائج و تفسير هذه النتائج.

## مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث في السوق المصرى للتأمين و إعادة التأمين.

## أسلوب البحث

لتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث على كل من :

أ- أسلوب الدراسة النظرية بالاطلاع على الكتب و الدوريات و المراجع و التقارير المالية السنوية عن عن نشاط سوق التأمين المصرى.

ب- الدراسة التطبيقية ، و ذلك بفحص و دراسة و تحليل البيانات الثانوية المستخرجة من التقارير المالية السنوية.

## الدراسة التطبيقية

لمعرفة أثر عمليات إعادة التأمين على ميزان المدفوعات في السوق المصرى تم جمع البيانات عن نشاط سوق التأمين المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧ من الكتاب الإحصائى السنوى عن نشاط سوق التأمين في مصر الذى تصدره الهيئة العامة للرقابة المالية و بعض إصدارات البنك الدولى لدراسة المتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة .

١- العلاقة بين إجمالي الأقساط المكتتبة و أقساط إعادة التأمين الصادر

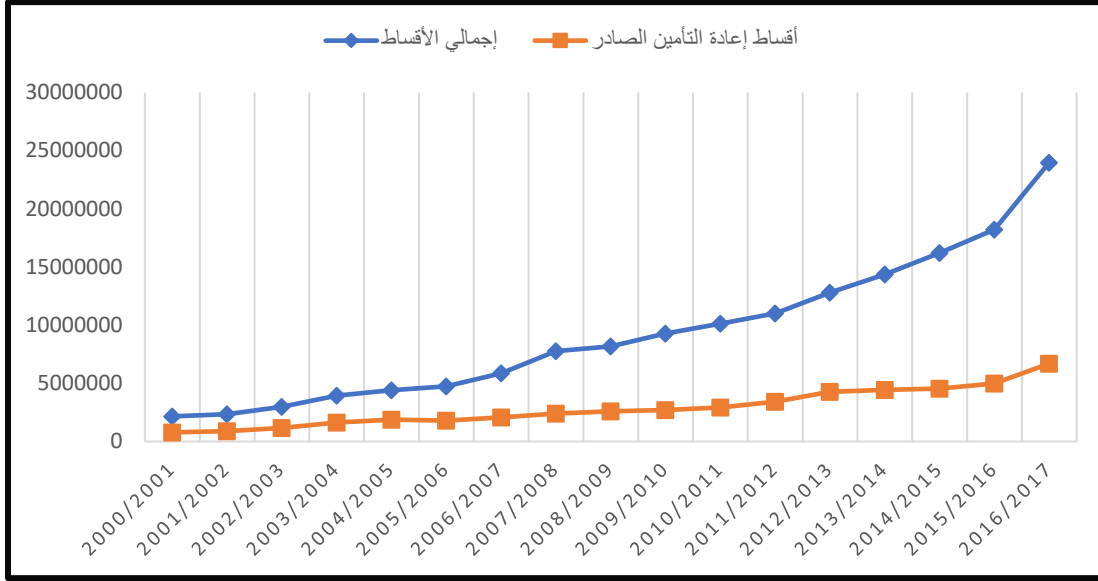
جدول (١): العلاقة بين إجمالي الأقساط المكتتبة و أقساط إعادة التأمين الصادر

بالآلف جنيهه

السنوات	إجمالي الأقساط (بالآلف جنيهه)	معدل التغير في إجمالي الأقساط (%) (-/+)	أقساط إعادة التأمين الصادر (بالآلف جنيهه)	معدل التغير في أقساط إعادة التأمين الصادر (%) (- / +)	نسبة أقساط إعادة التأمين الصادر إلى إجمالي الأقساط (%)
2000/2001	2158201	5	783150	6.1	36.29
2001/2002	2352825	9	882976	12.7	37.53
2002/2003	2974457	26.4	1168972	32.4	39.30
2003/2004	3950441	32.8	1639271	40.2	41.50
2004/2005	4410332	11.6	1865360	13.8	42.30
2005/2006	4737663	7.4	1782344	-4.5	37.62
2006/2007	5856517	23.6	2068024	16	35.31
2007/2008	7761847	32.5	2399566	16	30.91
2008/2009	8186499	5.5	2590686	8.0	31.65
2009/2010	9276748	13.3	2695014	4.0	29.05
2010/2011	10135243	9.3	2921964	8.4	28.83
2011/2012	11021661	8.7	3417878	17.0	31.01
2012/2013	12791266	16.1	4283197	25.3	33.49
2013/2014	14355220	12.2	4435748	3.6	30.90
2014/2015	16214711	13.0	4553739	2.7	28.08
2015/2016	18223463	12.4	4976371	9.3	27.31
2016/2017	23977945	31.6	6699162	34.8	27.90

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوى لنشاط التأمين ، أعداد مختلفة.

شكل رقم (٢): العلاقة بين إجمالي الأقساط و أقساط إعادة التأمين الصادر



يتضح من الجدول و الرسم البياني السابقين أن إجمالي الأقساط يتزايد بشكل مضطرب بمعدلات مختلفة وهذا يدل على تزايد الطلب على الخدمات التأمينية في السوق المصري بشكل عام مع الزمن ، و تقوم شركات التأمين بإعادة جزء من هذه الأخطار المحولة إليها إلى الشركات الوطنية و إسناد الجزء الآخر إلى شركات إعادة التأمين الخارجية و يتضح تزايد أقساط إعادة التأمين الصادر نتيجة الزيادة في إجمالي الأقساط بإستثناء سنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، و باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس إتجاه و قوة علاقة الإرتباط بين إجمالي الأقساط و أقساط إعادة التأمين الصادر في السوق المصري خلال فترة الدراسة تبين انه ٠,٩٩٢ أى أنه توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية ( sig = 0.000 ) موجبة قوية جدا بين إجمالي الأقساط المكتتبة و أقساط إعادة التأمين الصادر. و لدراسة أثر إجمالي الأقساط على سلوك أقساط إعادة التأمين الصادر فى السوق المصري يمكن إستنتاج نموذج الإنحدار التالى:

$$\hat{y} = \alpha + \beta x$$

حيث  $\hat{y}$  تمثل أقساط إعادة التأمين الصادر ،  $x$  تمثل إجمالي الأقساط بينما تمثل كلا من  $\alpha$  و  $\beta$  معاملات النموذج و بالتطبيق على البيانات السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:  
من النتائج أعلاه يمكن التوصل إلى معادلة الإنحدار التالية :

$$\hat{y} = 454656.936 + 0.262x$$

جدول (٣): تقدير أقساط إعادة التأمين الصادر بدلالة معدل إجمالي الأقساط

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	454656.936	92911.726		4.893	.000
	Gross Premiums	.262	.008	.992	31.204	.000

a. Dependent Variable: Issued Premiums

من النتائج أعلاه نلاحظ معنوية كل من ثابت الانحدار و معامل الانحدار و بالتالى فإننا نرفض فرض عدم القائل بأن ثابت الإنحدار و معامل الانحدار غير معنوى . و للتأكد من صحة النتائج أعلاه تم إجراء إختبار معنوية النموذج بإستخدام مستوى معنوية ٥% و تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (٤): تحليل التباين لإختبار صلاحية النموذج

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.191E13	1	4.191E13	973.717	.000 <sup>a</sup>
	Residual	6.456E11	15	4.304E10		
	Total	4.255E13	16			

a. Predictors: (Constant), Gross Premiums

b. Dependent Variable: Issued Premiums

و حيث أن مستوى المعنوية P-Value تساوى 0.000 ، و هي أقل من ٥% ، و بالتالى فإن نموذج الانحدار معنوى ، و اتضح أن معامل التحديد ٠,٩٨٤ ، مما يدل على صلاحية النموذج الذى تم توفيقه و أن إجمالي الأقساط يفسر ٩٨,٤% من التغيرات التى تحدث فى قيمة أقساط إعادة التأمين الصادر و أن ١,٦% ترجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائى. أقساط إعادة التأمين الصادر و أقساط إعادة التأمين الوارد

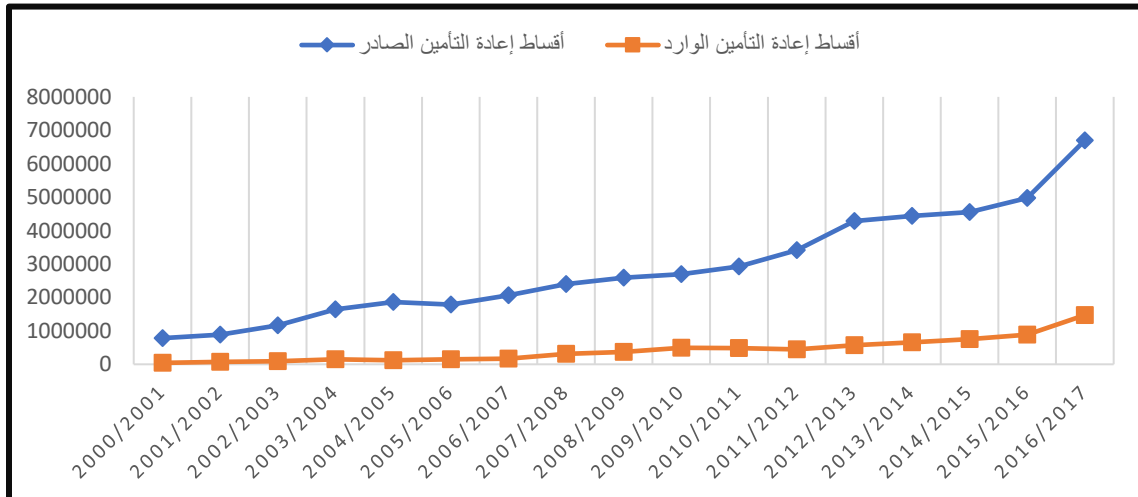
تتضطر شركات التأمين أن تعيد تأمين جزء من عملياتها لدى شركات التأمين بالخارج لتوزيع المخاطر بين شركات التأمين وتسمى هذه العملية إعادة تأمين صادر منها للغير (وتسمى الشركة التى أعادت تأمين جزء من عملياتها بالشركة الأصلية أو البائعة أو المتنازلة ويتوجب عليها دفع الاقساط للشركة المتنازل لها ) ، وبالمقابل تقبل إعادة تأمين من شركات تأمين بالخارج فتسمى العملية إعادة تأمين وارد من الغير اليها (وتسمى الشركة التى قبلت إعادة التأمين الوارد بالشركة المتنازل لها او المشترية ويتوجب عليها دفع التعويض فى حالة الضرر وعمولة مقابل الاقساط للشركة الاصلية.

جدول (٥): أقساط إعادة التأمين الصادر و أقساط إعادة التأمين الوارد

نسبة أقساط إعادة التأمين الوارد إلى أقساط إعادة التأمين الصادر (%)	معدل التطور في أقساط إعادة التأمين الوارد (%)	أقساط إعادة التأمين الوارد (بالآلف جنيهه)	أقساط إعادة التأمين الصادر (بالآلف جنيهه)	السنة
5.46	13.9	42745	783150	2000/2001
7.83	61.7	69113	882976	2001/2002
7.70	30.3	90069	1168972	2002/2003
9.01	64.1	147761	1639271	2003/2004
6.52	(17.7)	121540	1865360	2004/2005
8.23	20.6	146630	1782344	2005/2006
8.20	20.6	169573	2068024	2006/2007
13.09	85.2	314071	2399566	2007/2008
14.22	17.3	368501	2590686	2008/2009
18.37	34.4	495113	2695014	2009/2010
16.43	(3.0)	480094	2921964	2010/2011
13.16	(6.3)	449698	3417878	2011/2012
13.32	26.8	570429	4283197	2012/2013
14.74	14.6	653952	4435748	2013/2014
16.63	15.8	757399	4553739	2014/2015
17.76	16.7	884014	4976371	2015/2016
21.96	66.4	1471261	6699162	2016/2017

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوى لنشاط التأمين ، أعداد مختلفة.

شكل (٣): أقساط إعادة التأمين الصادر و الوارد





يلاحظ من الجدول و الشكل البياني السابقين أن أفساط إعادة التأمين الوارد أقل بشكل ملحوظ طول فترة الدراسة من أفساط إعادة التأمين الصادر خصوصا في السنوات الأخيرة حيث اتسعت هذه الفجوة بشكل ملحوظ.

#### معدلات الإحتفاظ بالسوق المصرى

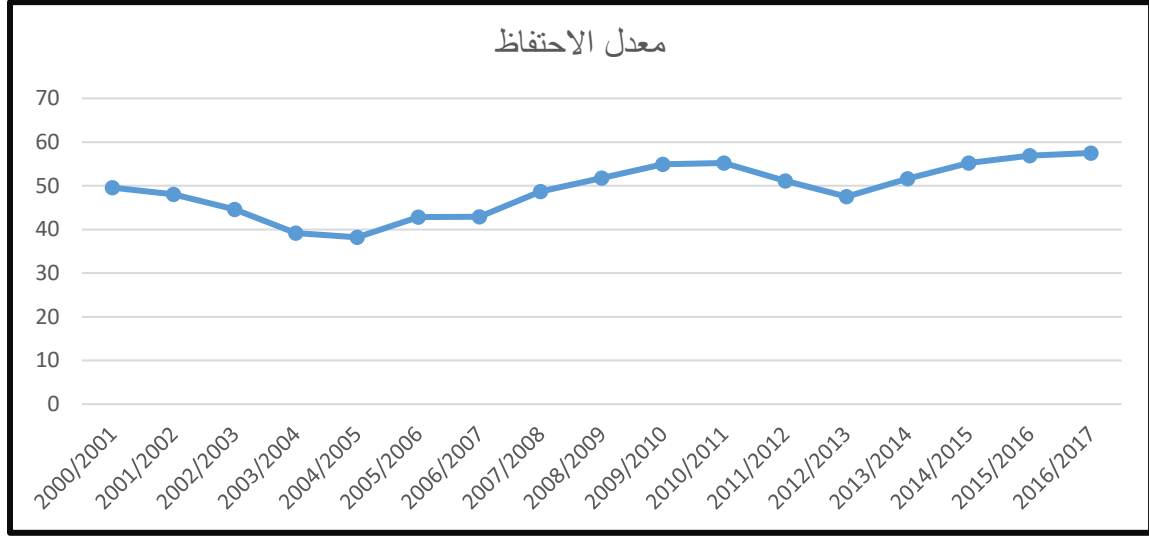
لا يمكن لشركات التأمين الاستغناء عن عمليات إعادة التأمين بصورة كلية ، إلا أنه يمكنها زيادة معدلات احتفاظها عبر الزمن فى حال توفر الخبرات الفنية الكافية بالإضافة إلى زيادة رؤوس أموالها و بالتالى قدرتها الاستيعابية.

#### جدول (٦) : معدلات الإحتفاظ بالسوق المصرى

السنة	معدل الإحتفاظ (%)
2000/2001	49.6
2001/2002	48.0
2002/2003	44.6
2003/2004	39.2
2004/2005	38.2
2005/2006	42.8
2006/2007	42.9
2007/2008	48.7
2008/2009	51.8
2009/2010	54.9
2010/2011	55.2
2011/2012	51.1
2012/2013	47.5
2013/2014	51.6
2014/2015	55.2
2015/2016	56.9
2016/2017	57.5

المصدر : الكتاب الإحصائى السنوى لنشاط التأمين ، أعداد مختلفة.

شكل (٤): معدل الاحتفاظ بالسوق المصري



يتضح من الجدول و الرسم البياني السابقين تناقص معدلات الإحتفاظ خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ثم مالت معدلات الاحتفاظ إلى الثبات خلال العامين التاليين ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ثم أخذت في التزايد بشكل مستمر خلال الفترة التالية بإستثناء الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣ مما يؤكد على ميل معدلات الإحتفاظ إلى التزايد في أغلب سنوات فترة الدراسة و الذي بدوره يؤكد على أن عملية الإندماج بعد عام ٢٠٠٧ ربما تكون قد خلقت كيان جديد قوى قادر على الإحتفاظ بنسب أكبر من ذي قبل ، و لدراسة أثر الزمن على سلوك معدلات الإحتفاظ فى السوق

المصرى يمكن إستنتاج نموذج الإتجاه العام كما يلي:  $\hat{y} = \alpha + \beta x$

و تمثل سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ سنة الأساس ،  $\hat{y}$  تمثل معدل الإحتفاظ ،  $x$  تمثل الزمن بينما تمثل  $\alpha$  و  $\beta$  معاملات النموذج و بالتطبيق على البيانات السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

$$\hat{y} = -16.439 + 0.008x$$

جدول (٧): تقدير معادلة الإتجاه لمعدل الإحتفاظ

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-16.439	4.343		-3.785	.002
years	.008	.002	.709	3.898	.001

a. Dependent Variable: Retention Limit

و يلاحظ أن للزمن تأثير معنوي موجب على قيمة معدلات الإحتفاظ داخل السوق المصري خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ( Sig. = 0.001 ) بمعامل إرتباط 0.709 و معامل تحديد 0.502 وأن معدل الاحتفاظ للسوق المصري يتزايد بصورة طردية عبر الزمن بمعدل 0.8% و للتأكد من صحة النتائج أعلاه تم إختبار صلاحية النموذج بإستخدام مستوى معنوية 5% و تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (٨): تحليل التباين لإختبار صلاحية النموذج

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.029	1	.029	15.197	.001 <sup>a</sup>
	Residual	.029	15	.002		
	Total	.058	16			

a. Predictors: (Constant), years

b. Dependent Variable: Retention Limit

و حيث أن مستوى المعنوية P-Value تساوى 0.001 ، و هو أقل من 5% ، و بالتالى فإن النموذج معنوي مما يدل على صلاحية النموذج الذى تم توفيقه و أن الزمن و ما يرتبط به من زيادة الطلب على التأمين و قرار الإندماج خلال فترة الدراسة يفسران 50.2% من التغيرات التي تحدث فى معدلات الاحتفاظ و أن 49.8% ترجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائى.

**العلاقة بين معدل الخسائر و أقساط إعادة التأمين الصادر**

من المتوقع أنه كلما زاد معدل الخسائر كلما كانت شركات التأمين أكثر ميلا إلى إعادة التأمين و تخفيض نسبة الاحتفاظ أملا فى الحماية و مقاسمة الخسائر ، و لكن فى نفس الوقت كلما ارتفعت معدلات الخسائر فى أحد الأسواق فإن شركات إعادة التأمين الخارجية قد تتجه إلى عدم قبول حصة أكبر من هذا السوق أو رفض الإعادة على بعض الأخطار ذات درجة الخطورة المرتفعة.

جدول (٩) : العلاقة بين معدل الخسائر و أقساط إعادة التأمين الصادر

السنة	أقساط إعادة التأمين الصادر (بالألف جنيهه)	معدل الخسارة (%)
2000/2001	783150	49.9
2001/2002	882976	60.3
2002/2003	1168972	65.8
2003/2004	1639271	68
2004/2005	1865360	93.4
2005/2006	1782344	121
2006/2007	2068024	127.3
2007/2008	2399566	122.3
2008/2009	2590686	83.5
2009/2010	2695014	94.6
2010/2011	2921964	82.4
2011/2012	3417878	70.0
2012/2013	4283197	70.9
2013/2014	4435748	56.7
2014/2015	4553739	56.2
2015/2016	4976371	47.5
2016/2017	6699162	45.9

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوى لنشاط التأمين ، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين معدل الخسارة و أقساط إعادة التأمين الصادر لا تسير بنمط ثابت ، و يتضح أيضا أن أقل معدل خسارة كان سنة ٢٠١٦/٢٠١٧ بمعدل 45.9% و أقساط إعادة التأمين الصادر 6699162 ألف جنيهه بينما بلغ أعلى معدل خسائر في سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمعدل خسائر 127.3% بأقساط إعادة تأمين صادر 2068024 . و يمكننا معرفة أثر معدل الخسائر على

$$\hat{y} = \alpha + \beta x$$

أقساط إعادة التأمين الصادر من خلال التحليل التالى :

$\hat{y}$  تمثل أقساط إعادة التأمين الصادر ،  $x$  تمثل معدل الخسائر بينما تمثل كلا من  $\alpha$  و  $\beta$  معاملات النموذج و بالتطبيق على البيانات السابقة بإستخدام نموذج الإنحدار تم التوصل إلى النتائج

$$\hat{y} = 4774927.876 - 24329.522x$$

التالية:

جدول رقم (١٠): تقدير أقساط إعادة التأمين الصادر بدلالة معدل الخسائر

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4774927.876	1195044.849		3.996	.001
	Loss Rate	-24329.522-	14659.038	-.394-	-1.660-	.118

a. Dependent Variable: Reinsurance Issued Premium

من النتائج أعلاه نلاحظ أن أقساط إعادة التأمين الصادر تتأثر بصورة عكسية بمعدل الخسائر حيث أن معامل الارتباط  $-0.394$  و هذا يدل على أنه كلما زاد معدل الخسائر كلما انخفضت أقساط إعادة التأمين الصادر ، أي أن ارتفاع معدل الخسائر يودي إلى إجمام شركات إعادة التأمين الخارجية عن قبول عمليات إعادة التأمين الصادر من السوق المحلية إلا أن علاقة الارتباط غير معنوية  $(Sig = 0.118)$  ، نلاحظ أيضا معنوية ثابت الانحدار إلا أن معامل الانحدار غير معنوي و بالتالي فإننا نقبل فرض عدم القائل بأن معامل الانحدار غير معنوي . و للتأكد من صحة النتائج أعلاه تم إجراء إختبار معنوية النموذج باستخدام مستوى معنوية  $5\%$  و تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (١١): تحليل التباين لإختبار صلاحية النموذج

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.602E12	1	6.602E12	2.755	.118 <sup>a</sup>
	Residual	3.595E13	15	2.397E12		
	Total	4.255E13	16			

a. Predictors: (Constant), Loss Rate

b. Dependent Variable: Reinsurance Issued Premiums

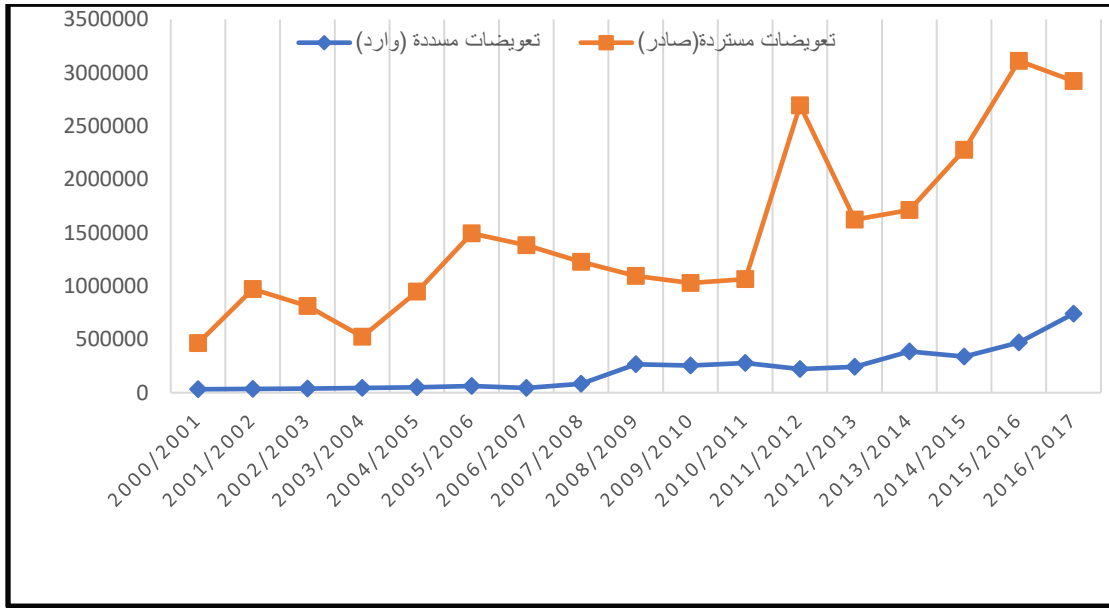
يوضح هذا الإختبار عدم صلاحية النموذج و عدم معنوية العلاقة لأن  $(Sig = 0.118 > 0.05)$  . إجمالي التعويضات المستردة من عمليات إعادة التأمين الصادر من السوق الخارجي والتعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد تهدف عمليات إعادة التأمين إلى حماية شركات التأمين المباشر من الخسائر المحتملة لوثائقها عن طريق تحويل هذه الخسائر إلى معيدي التأمين نظير أقساط تدفع لمعيدي التأمين لحماية الشركات المحلية عند حدوث خسائر ضمن حدود إتفاقيات إعادة التأمين خصوصا في حالة المطالبات الكبيرة الكارثية ذات الأثر المباشر على إقتصاد الدولة.

جدول رقم (١٢): إجمالي التعويضات المستردة من عمليات إعادة التأمين الصادر إلى إجمالي التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد

نسبة التعويضات المستردة إلى التعويضات المسددة	معدل النمو (%)	إجمالي التعويضات المستردة من عمليات إعادة التأمين الصادر (بالألف جنيهه)	معدل النمو (%)	إجمالي التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد (بالألف جنيهه)	السنة
1455.4	(30.1)	464415	31.5	31909	2000/2001
2769.4	109.1	971145	9.9	35067	2001/2002
2139.8	16.2	813809	8.5	38032	2002/2003
1191.3	(35.6)	523934	15.6	43980	2003/2004
1929.3	80.6	946367	11.5	49052	2004/2005
2351.1	57.9	1493928	29.5	63543	2005/2006
3056.0	57.9	1382187	29.5	45229	2006/2007
1453.4	(11.1)	1228250	86.8	84510	2007/2008
412.8	(11.0)	1093710	213.5	264928	2008/2009
406.5	(5.8)	1029785	(4.4)	253342	2009/2010
380.9	3.3	1063615	10.2	279207	2010/2011
1225.8	153.4	2695594	(21.2)	219909	2011/2012
669.7	(39.8)	1623837	10.3	242480	2012/2013
442.0	5.5	1713603	59.9	387681	2013/2014
672.1	32.9	2277280	(12.6)	338811	2014/2015
661.1	36.7	3112156	38.9	470740	2015/2016
394.3	(6.1)	2922616	57.5	741289	2016/2017
706.4		1491543		211159.3529	المتوسط

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي لنشاط التأمين ، أعداد مختلفة.

شكل رقم (٥) إجمالي التعويضات المستردة من عمليات إعادة التأمين الصادر و إجمالي التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد



من الجدول و الرسم البياني أعلاه يتضح أن متوسط المبالغ المستردة من معيدي التأمين خلال فترة الدراسة تمثل ٧٠,٤% من التعويضات المسددة لمعيدي التأمين بالخارج خلال نفس الفترة ، و يلاحظ ارتفاع قيمة المبالغ المستردة من معيدي التأمين بالخارج عن التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الصادر طول فترة الدراسة بالرغم من تذبذب المبالغ المستردة صعودا و هبوطا خلال فترة الدراسة و لكن اتجاهها العام كان في تزايد مستمر خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ و حتى ٢٠١٥/٢٠١٦ قبل أن تنخفض في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ و يعزى ذلك إلى قلة حجم عمليات إعادة التأمين الوارد مقارنة بحجم عمليات إعادة التأمين الصادر.

#### ميزان التأمين

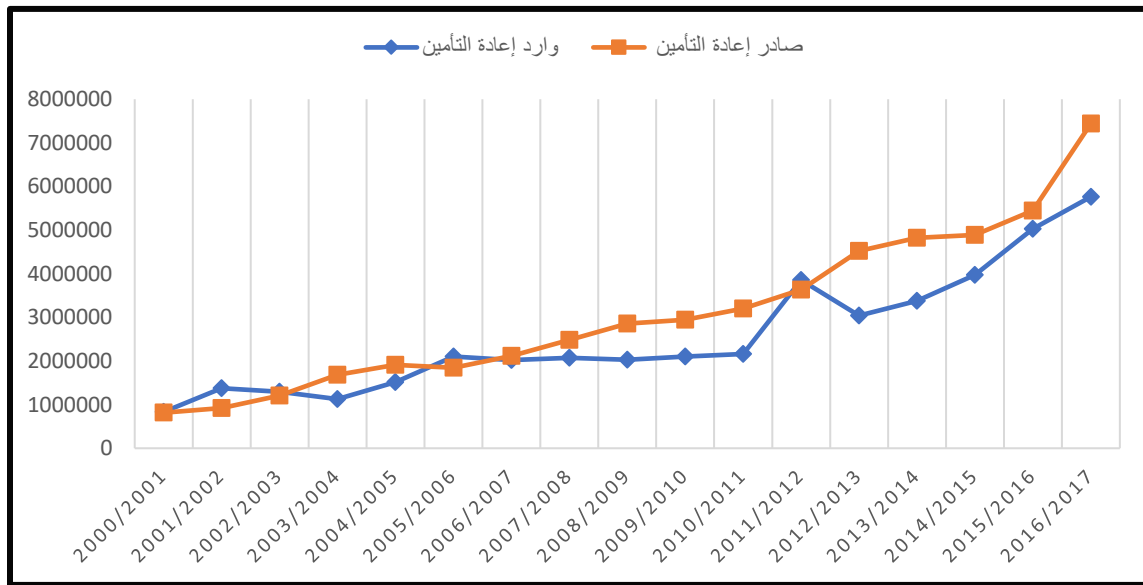
يمثل ميزان التأمين الفرق بين صادر عمليات إعادة التأمين و وارد عمليات إعادة التأمين حيث أن صادر عمليات إعادة التأمين تتمثل في المبالغ التي يتم تحويلها للخارج و تتمثل في أقساط صادرة و تعويضات إعادة التأمين الوارد بالإضافة إلى عمولات إعادة التأمين الوارد ، أما وارد عمليات إعادة التأمين فتتمثل في المبالغ التي تحصل من شركات إعادة التأمين الخارجية متمثلة في الأقساط الواردة و المطالبات المستردة من الخارج مضافا إليها عمولات إعادة التأمين الصادر.

جدول رقم (١٣) ميزان التأمين في السوق المصري

السنوات	صادر إعادة التأمين ( بالآلاف جنيهه )	وارد إعادة التأمين ( بالآلاف جنيهه )	ميزان التأمين ( بالآلاف جنيهه )	الاتجاه
2000/2001	815059	832954	17895	موجب
2001/2002	918043	1376501	458458	موجب
2002/2003	1207004	1291666	84662	موجب
2003/2004	1683251	1124803	-558448	سالِب
2004/2005	1914412	1513086	-401326	سالِب
2005/2006	1845887	2098505	252618	موجب
2006/2007	2113253	2024310	-88943	سالِب
2007/2008	2484076	2075425	-408651	سالِب
2008/2009	2855614	2026299	-829315	سالِب
2009/2010	2948356	2099258	-849098	سالِب
2010/2011	3201171	2161682	-1039489	سالِب
2011/2012	3637787	3854974	217187	موجب
2012/2013	4525677	3040296	-1485381	سالِب
2013/2014	4823429	3375063	-1448366	سالِب
2014/2015	4892550	3973814	-918736	سالِب
2015/2016	5447111	5030838	-416273	سالِب
2016/2017	7440451	5763884	-1676567	سالِب
الإجمالي	52753131	43663358	-9089773	سالِب

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوى لنشاط التأمين ، أعداد مختلفة.

شكل رقم (٦): ميزان التأمين في السوق المصري



يتضح من الجدول و الشكل البياني السابقين أن إجمالي المبالغ المدفوعة من السوق المصري لشركات إعادة التأمين الخارجية أكبر من إجمالي المبالغ المحصلة من شركات إعادة التأمين الخارجية في



معظم سنوات فترة الدراسة ، مما يدل على أن إتجاه ميزان التأمين سالباً في معظم سنوات فترة الدراسة و هذا يعنى أن نشاط عمليات إعادة التأمين في السوق المصرى يساهم في تسرب العملات الأجنبية إلى الخارج و بالتالى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات.

أثر ناتج ميزان التأمين على ميزان المدفوعات

جدول رقم (١٤): أثر نتائج ميزان التأمين على ميزان المدفوعات

السنوات	ميزان التأمين (بالآلف جنيه)	ميزان المدفوعات
2000/2001	17895	-971000
2001/2002	458458	-388400
2002/2003	84662	622400
2003/2004	-558448	3743300
2004/2005	-401326	3921700
2005/2006	252618	2102800
2006/2007	-88943	2635400
2007/2008	-408651	411600
2008/2009	-829315	-1414600
2009/2010	-849098	-3349300
2010/2011	-1039489	-4503800
2011/2012	217187	-5483900
2012/2013	-1485381	-6972000
2013/2014	-1448366	-3533700
2014/2015	-918736	-5954500
2015/2016	-416273	-17243300
2016/2017	-1676567	-19894200

المصدر : الكتاب الإحصائى السنوي لنشاط شركات التأمين و تقارير البنك الدولى، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول السابق أن ميزان التأمين سالباً في معظم سنوات فترة الدراسة و يتوقع أن يكون لذلك أثراً سلبياً على ناتج ميزان المدفوعات ، و لدراسة العلاقة بين ناتج ميزان التأمين و ميزان المدفوعات تم الوصول إلى النموذج التالى:

$$\hat{y} = \alpha + \beta x$$

تمثل ناتج ميزان المدفوعات ،  $x$  تمثل ناتج ميزان التأمين بينما تمثل كلا من  $\alpha$  و  $\beta$  معاملات النموذج و بالتطبيق على البيانات السابقة بإستخدام نموذج الإنحدار تم التوصل إلى النتائج التالية:

$$\hat{y} = -515330.571 + 5.227x$$

إتضح للباحث وجود علاقة طردية متوسطة بين ناتج ميزان التأمين و ناتج ميزان المدفوعات بالرغم من أن ناتج ميزان التأمين ليس من المكونات الرئيسية و الكبيرة في ميزان المدفوعات إلا أن له تأثير حيث أن معامل الارتباط يساوى ٠,٥٠٩ و معامل التحديد ٠,٢٥٩ و المتغير المستقل (ناتج ميزان التأمين) معنوى عند مستوى معنوية ٥% هذا يعكس أنه كلما زاد العجز في ميزان التأمين زاد العجز في ميزان المدفوعات.

جدول رقم (١٥): دراسة أثر ناتج ميزان التأمين على ميزان المدفوعات

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-515330.571	1883077.245		-.274-	.788
x	5.227	2.280	.509	2.293	.037

Dependent Variable: ناتج ميزان المدفوعات

و للتأكد من صحة النتائج أعلاه تم إجراء إختبار معنوية النموذج باستخدام مستوى معنوية ٥% و تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (١٦): تحليل التباين لإختبار صلاحية النموذج

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1.841E14	1	1.841E14	5.256	.037 <sup>a</sup>
Residual	5.253E14	15	3.502E13		
Total	7.094E14	16			

a. Predictors: (Constant), x ميزان التأمين

b. Dependent Variable: y ميزان المدفوعات

يوضح هذا الإختبار صلاحية النموذج و معنوية العلاقة لأن (Sig = 0.037 < 0.05)

أثر التقلبات في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار على ناتج عمليات إعادة التأمين  
جدول رقم (١٧): سعر صرف الجنيه مقابل الدولار و ناتج ميزان التأمين

السنة	سعر الصرف (المتوسط السنوي) *	ميزان التأمين
2000/2001	3.47	17895
2001/2002	3.97	458458
2002/2003	4.50	84662
2003/2004	5.85	-558448
2004/2005	6.20	-401326
2005/2006	5.78	252618
2006/2007	5.73	-88943
2007/2008	5.64	-408651
2008/2009	5.43	-829315
2009/2010	5.54	-849098
2010/2011	5.62	-1039489
2011/2012	5.93	217187
2012/2013	6.06	-1485381
2013/2014	6.87	-1448366
2014/2015	7.08	-918736
2015/2016	7.69	-416273
2016/2017	10.03	-1676567

\* المصدر: World Bank, USD-EGP Statistics, 2000-2017

لدراسة العلاقة بين ناتج ميزان التأمين و سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي تم الوصول إلى

$$\hat{y} = \alpha + \beta x$$

النموذج التالي:

$\hat{y}$  تمثل ناتج ميزان التأمين ،  $x$  تمثل سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بينما تمثل  $\alpha$  و  $\beta$  تمثل معاملات النموذج و بالتطبيق على البيانات السابقة بإستخدام نموذج الإنحدار تم التوصل

$$\hat{y} = 1157901.584 - 283796.232x$$

إلى النتائج التالية:

إتضح للباحث وجود علاقة عكسية متوسطة بين ناتج ميزان التأمين و سعر صرف الجنيه مقابل الدولار حيث أن معامل الارتباط يساوى -0.645 و المتغير المستقل (سعر صرف الجنيه مقابل

الدولار) معنوى عند مستوى معنوية ٥% هذا يعكس أنه كل قل سعر الجنيه مقابل الدولار كلما زاد العجز في ميزان التأمين (Sig=0.005).

جدول رقم (١٨): دراسة أثر سعر صرف الجنيه على ناتج ميزان التأمين

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1157901.584	532864.983		2.173	.046
Exchange Rate	-283796.232-	86882.016	-.645-	-3.266-	.005

a. Dependent Variable: Balance of Insurance

و للتأكد من صحة النتائج أعلاه تم إجراء إختبار معنوية النموذج باستخدام مستوى معنوية ٥% و تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (١٩): جدول تحليل التباين لإختبار صلاحية النموذج

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.801E12	1	2.801E12	10.670	.005 <sup>a</sup>
	Residual	3.937E12	15	2.625E11		
	Total	6.738E12	16			

a. Predictors: (Constant), Exchange Rate

b. Dependent Variable: Balance of Insurance

يوضح هذا الإختبار صلاحية النموذج و معنوية العلاقة لأن (Sig = 0.005 < 0.05)

## نتائج فروض الدراسة

القرار	الإتجاه الفعلى	الإتجاه المتوقع	الفرض
قبول الفرض	(+)	(+)	الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين إجمالي أقساط التأمين و أقساط إعادة التأمين الصادر.
قبول الفرض	(+)	(+)	الفرض الثانى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين الزمن و زيادة معدل الإحتفاظ داخل السوق المصرى.
رفض الفرض	(-)	(-)	الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة احصائية سالبة بين معدل الخسائر وأقساط إعادة التأمين الصادر.
قبول الفرض	(+)	(+)	الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين ناتج ميزان التأمين و ناتج ميزان المدفوعات.
قبول الفرض	(-)	(-)	الفرض الخامس: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين إنخفاض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي (المتوسط السنوى) و نتائج ميزان التأمين

### النتائج و التوصيات

من خلال الدراسة التي قام بها الباحث أمكن التوصل إلى النتائج والتوصيات الآتية:

#### أولاً: النتائج

- أقساط إعادة التأمين الصادر تتأثر بإجمالي الأقساط حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين أقساط إعادة التأمين الصادر و إجمالي الأقساط أن إجمالي الأقساط يفسر ٩٨,٤% من التغيرات التي تحدث في قيمة أقساط إعادة التأمين الصادر.
- زيادة حجم عمليات إعادة التأمين الصادر من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة.
- أقساط إعادة التأمين الصادر تتأثر بصورة عكسية بمعدل الخسائر حيث أن معامل الارتباط بينهما -0.394 و هذا يدل على أنه كلما زاد معدل الخسائر كلما انخفضت أقساط إعادة التأمين الصادر ، أي أن إرتفاع معدل الخسائر قد يودى إلى إحجام شركات إعادة التأمين الخارجية عن قبول عمليات إعادة التأمين الصادر من السوق المحلية إلا أن تحليل التباين أظهر أن علاقة الارتباط هذه غير معنوية . Sig = (0.118)

- إنخفاض الأهمية النسبية لأقساط إعادة التأمين الواردة من الخارج بالمقارنة بأقساط إعادة التأمين الصادر خلال فترة الدراسة.

- ميل معدل الإحتفاظ إلى التزايد في أغلب سنوات فترة الدراسة و الذى بدوره يؤكد على أن عملية الإندماج بعد عام ٢٠٠٧ ربما تكون قد خلقت كيانا جديدا قويا قادرا على الإحتفاظ بنسب أكبر من ذي قبل و أن الزمن و ما يرتبط به من زيادة الطلب على التأمين يفسران %50.2 من التغيرات التي تحدث فى معدلات الإحتفاظ .

- إجمالى المبالغ المدفوعة من السوق المصرى لشركات إعادة التأمين الخارجية أكبر من إجمالى المبالغ المحصلة من شركات إعادة التأمين الخارجية فى معظم سنوات فترة الدراسة ، مما يدل على أن إتجاه ميزان التأمين سالباً فى معظم سنوات فترة الدراسة و هذا يعنى أن نشاط عمليات إعادة التأمين فى السوق المصرى يساهم فى تسرب العملات الأجنبية إلى الخارج و بالتالى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات العام.

- إتضح للباحث وجود علاقة طردية متوسطة بين ناتج ميزان التأمين و ناتج ميزان المدفوعات بالرغم من أن ناتج ميزان التأمين ليس من المكونات الرئيسية و الكبيرة فى الميزان إلا أن له تأثير حيث أن معامل الإرتباط يساوى ٠,٥٠٩ و معامل التحديد ٠,٢٥٩ و المتغير المستقل (ناتج ميزان التأمين) معنوى عند مستوى معنوية ٥% هذا يعكس أنه كلما زاد العجز فى ميزان التأمين زاد العجز فى ميزان المدفوعات العام.

- إتضح للباحث وجود علاقة عكسية متوسطة بين ناتج ميزان التأمين و سعر صرف الجنيه مقابل الدولار حيث أن معامل الإرتباط يساوى -0.645 و المتغير المستقل (سعر صرف الجنيه مقابل الدولار) معنوى عند مستوى معنوية ٥% هذا يعكس أنه كل قل سعر الجنيه مقابل الدولار -الراجع إلى قرار تعويم سعر الجنيه مقابل الدولار- كلما زاد العجز فى ميزان التأمين (Sig=0.005) ، و يرجع هذا إلى إنخفاض قيمة رأس المال و قيمة الأقساط المحصلة بالدولار الأمريكى و زيادة قيمة التعويضات المدفوعة و التأثير على القوة المالية للشركة و قدرتها على سداد إلتزاماتها.

#### ثانياً: التوصيات

- يجب إعادة النظر فى إنشاء شركة وطنية مستقلة عملاقة لاعادة التأمين حيث أن المقومات الضرورية لإنشاء شركة إعادة تأمين محلية متوفرة فى السوق المصرى و حتى تجتذب اقساط التأمين من داخل السوق المصرى و من خارجه لكى تخفف الضغط على التعامل بالعملات الأجنبية و بما يرافقها من تقلبات و ما لذلك من أثر سلبي على ميزان المدفوعات.

- التوسع في عمليات إعادة التأمين على المستوى الإقليمي داخل حدود الوطن العربي و القارة الإفريقية لما يمثلانه من سوق ضخمة لا ينقصها سوق غياب التنسيق و التعاون فيما بينها للتخفيف من حدة سيطرة شركات إعادة التأمين الأجنبية و تحكمها في الشركات العربية و الإفريقية بهدف تنويع سلة العملات التي يتم التعامل بها لكي لا يتسرب النقد الأجنبي إلى خارج مصر لمعيدى التأمين في الدول الأجنبية و تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.

- مراجعة ناتج ميزان التأمين سنويا من خلال كوادرفنية متخصصة للعمل على تحسين نتائجه.  
- العمل على زيادة خبرة و كفاءة الفنيين القائمين على عمليات إعادة التأمين ، و ذلك عن طريق تبادل المعلومات و المشاركة في البرامج التدريبية للشركات العالمية و حضور الندوات و المؤتمرات المرتبطة بهذا الشأن.

- تفعيل نظام المحاصصة - أن تشترك عدة شركات محلية في قبول خطر واحد بحيث يكون لكل شركة حصة تتناسب مع طاقتها الإستيعابية- فهذا النظام و إن كان موجود أصلا ، إلا أنه من الناحية العملية لا زال دون المستوى المأمول ، و الهدف من ذلك الإحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأخطار ضمن الطاقة الإستيعابية للشركات المحلية ، بدلا من قبول شركة واحدة لهذا الخطر و إعادة تأمين الجزء الأكبر منه الذى يزيد عن طاقتها الإستيعابية لدى شركات إعادة تأمين أجنبية و ما يترتب عليها من تسرب العملات الأجنبية للخارج.

- توصي الدارسة بمزيد من الدراسات في هذا الموضوع مستقبلا بإستخدام سلسلة زمنية أطول بعد قرارى الإندماج و تعويم سعر صرف الجنيه.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- 1- إبراهيم ، زروقى و عبد المجيد ، بدرى ، "دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطنى ، الملتقى الدولى السابع حول: الصناعة التأمينية ، الواقع العملي و آفاق التطوير - تجارب الدول- دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر ، جامعة حسنية بن بوعلى ، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٢.
- 2- الزبيدى ، عبد الله محمد ، دور إعادة التأمين في الصناعة الأردنية ، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات ، جامعة مؤتة، المجلد ١٨ ، العدد ٧ ، ٢٠٠٣.
- 3- الحكيم ، أحمد شكرى ، التأمين وإعادة التأمين فى اقتصاديات الدول النامية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ، ١٩٨٥ .
- 4- القاضي ، عبدالحليم عبدالله ، تقييم صناعة التأمين كأحد محددات ميزان المدفوعات المصرى ، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية - مصر ، مجلد ٦ ، عدد ٢ ، (١٩٩٤) ، ص ص ٥٣ - ١٠٠.
- 5- العمري ، شريف محمد علي ، تقييم العمليات الخارجية لإعادة تأمين الحريق في السوق المصرى للتأمين ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ( كلية التجارة جامعة سوهاج )- مصر ، مجلد ١٤ ، عدد ٢ ، (٢٠٠٠) ، ص ص ١٢٣ - ١٥٢ .
- 6- الكاشف ، محمد محمود ، أثر ناتج عمليات إعادة التأمين على ميزان المدفوعات في جمهورية مصر العربية ، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط ، مجلد ٦ ، عدد ١٠ ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٠٩-٣٤٨.

- ٧- المنصور ، وهيب إبراهيم عباس ، قياس أثر إعادة التأمين على ميزان المدفوعات ، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٥ .
- ٨- الفار ، إبراهيم محمد ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٩١ .
- ٩- الهانسي ، مختار وحمودة ، إبراهيم عبد النبي ، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٠ .
- ١٠- بالي ، مصعب و صديقي ، مسعود ، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، عدد ٢ ، ٢٠١٦ ، ص ص ٢١-٣٧ .
- ١١- برعى ، محمد خليل ، الاقتصاد الدولي ، دار الثقافة العربية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٥ .
- ١٢- حاتم ، سامي عفيفي ، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم" ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤ .
- ١٣- حربي ، جلال عبدالحليم و الزيات ، أحمد سالم ، تقييم سياسات إعادة التأمين في سوق التأمين المصري دراسة تحليلية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر ، مجلد ١٨ ، عدد ٢ ، (١٩٩٤) ، ص ص ٤٠٣ - ٤٢٥ .
- ١٤- حسنين ، معوض حسن ، دراسة تحليلية لسوق إعادة التأمين في جمهورية مصر العربية ، ( ١٩٧١-١٩٨٠ ) ، المجلة العلمية ، كلية التجارة جامعة أسيوط ، العدد الثاني ، السنة الثانية ، ١٩٨٢ .
- ١٥- حسين عوض ، زينب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، جمهورية مصر العربية ، دار القدر للطبع والنشر ، ٢٠٠٣ .
- ١٦- حميدانو ، محمد الناصر ، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة تحليلية وقياسية لفترة (١٩٨٩-٢٠١٤) ، مجلة الباحث ، ٢٠١٦ ، ص ص ٢٨٥-٢٩٨ .
- ١٧- جبار ، محفوظ ، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية - دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة و النامية ، مجلة الباحث ، ٢٠١٦ ، ص ص ١٩-٣٤ .
- ١٨- جلول ، عطية محمد ، استخدام الاساليب الكمية في تقييم سياسات اعادة التأمين الخارجي بالسوق المصري ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ( كلية التجارة جامعة سوهاج ) - مصر ، مجلد ١٨ ، عدد ١ ، (٢٠٠٤) ، ص ص ٢٤٥ - ٢٩٦ .
- ١٩- سعيد ، مجتبي هاشم رمضان ، أثر إعادة التأمين على الاقتصاد القومي ، رسالة دكتوراه ، جامعة النيلين ، ٢٠١٠ .
- ٢٠- سليمان ، أسامة ربيع ، التنبؤ بمعدل الاحتفاظ بالأقساط في سوق التأمين المصري باستخدام السلاسل الزمنية ، مجلة الباحث ، ٢٠١٠ ، ص ص ١١-٢٤ .
- ٢١- صقر ، بيومي موسى ، أثر تعدد أسعار الصرف على شركات إعادة التأمين ، مجلة العلوم التجارية - مصر ، مجلد ٣ ، عدد ١٢ ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٣٩ - ٢٩٧ .
- ٢٢- عباس ، وهيب إبراهيم ، قياس أثر إعادة التأمين علي ميزان المدفوعات ٢٠٠٣-٢٠١٢ ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٥ .
- ٢٣- عثمان ، محمد عبد المولى ، التحليل الكمي لعمليات إعادة التأمين الخارجي بشركات التأمين المباشر دراسة تطبيقية " تأميمات النقل" ، مؤتمر مشاكل قطاع التأمين في مصر . مجلة المال والتجارة - مصر ، مجلد ٢٣ ، عدد ٢٧١ ، ص ص ٩ - ٢٦ ، ١٩٩١ .
- ٢٤- عمار ، منى محمد; أحمد مصطفى عبدالغني. تحليل كمي لعمليات إعادة التأمين الوارد الخارجي بالتطبيق على الشركة المصرية لإعادة التأمين ، المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر ، مجلد ٢١ ، عدد ١ ، (١٩٩٧) ، ص ص ٧٦٥ - ٨٢٤ .
- ٢٥- ماهر ، صلاح موسى أحمد ، إعادة التأمين وأثره على ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، ٢٠٠٠ .
- ٢٦- مهدي ، إبراهيم محمد ، التغيير في أسعار الصرف وأثره على عمليات إعادة التأمين، المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر ، مجلد ٧ ، عدد ٢ ، (١٩٨٣) ، ص ص ٤٧ - ١٠٢ .

## ثانياً: تقارير

- ١-الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط سوق التأمين في مصر، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، اعداد مختلفة.
- ٢- تقارير البنك المركزي المصري ، أعداد مختلفة.



### ثالثاً: المراجع الأجنبية

- 1- Abdelrahman , Lobna & Mousa, M. Maroof , The Effect of Inflation Rates on Reinsurance Solvency and Capital of Non-Life Insurance Companies, Cairo University International Conference on Business Sciences ,CUCBS 2017.
- 2- Ahmad, N. , Ahmed,R. , Khoso, I., Palwishah, I. & Raza, U., Impact of Exchange Rate on Balance of Payment: An Investigation from Pakistan, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.13, 2014.
- 3- Ahlgrim and D'Arcy, The Effect of Deflation or High Inflation on the Insurance Industry, Causality Actuarial Society FORUM, 2012.
- 4- Blum, P., Dacorogna, M., Neghaiwi, T. & Niggli, H., Using Dynamic Financial Analysis (DFA) for Modelling the impact of foreign exchange risks on reinsurance decisions, Casualty Actuarial Society, Summer 2001.
- 5- Tong, Haizhi, An Investigation of the Insurance Sector's Contribution to Economic Growth, PhD. dissertation presented to the Faculty of the Graduate College at the University of Nebraska, 2008..
- 6- Kemuma, N., the effect of foreign exchange rate volatility on profitability of insurance industry in Kenya, School of business, University of Nairobi, 2015.
- 7- Law no. 10 of 1981:Supervision of insurance sector in Egypt, Sector 9 - Chapter 1- title 3.
- 8- Ramaiya , A. , “ Guide to the companies Act” , 16<sup>th</sup> Edition , Nag pour, Wadhwa Company, 2004, p918.
- 9- Ramasamy, R, Influence of Macroeconomic Variables on Exchange Rates, Journal of Economics, Business and Management, February 2015, Vol. 3, No. 2.
- 10- Semuel, H & Nurina, S, Analysis of the Effect of Inflation, Interest Rates, and Exchange Rate on gross domestic product (GDP) in Indonesia, International Conference on Global Business Economics Finance and Social Sciences-Thailand, Feb 2015.
- 11- United nation conference on trade development economic report 2007:New York and Geneva, 2007.p251.